دور الخطاب الدينيّ في تأسيس كيان لبنان
الخطاب المسيحيّ-الماروني أنموذجاً

■ د. حسين النمر[1]

ملخّص

برزت ظاهرة استخدام الدين والخطاب الديني، في تحقيق الأهداف السياسيَّة، للجماعات الإنسانيَّة مع مطلع القرن العشرين المنصرم، كأحد وسائل التعصيب الاجتماعي الناجعة، وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن هذا الأمر سمة إسلاميَّة، وذلك نتيجة تصاعد دور جماعات الإسلام السياسي في المشهد العام، وذلك منذ منصف أربعينيات القرن الماضي، وحتى اللحظة الراهنة.

لم يكن لبنان الاجتماعي بعيدا عن استخدام الخطاب الديني لتحقيق المصالح الاجتماعيَّة، بل يعتبر المختبر الأساس لجميع النظريات السياسيَّة والاجتماعيَّة والأمنيَّة، نظرا لتنوع المكونات التي تشكل منها لبنان، وقد كان الموارنة بوصفهم أحد المكونات الاجتماعيَّة الرئيسيَّة من السابقين إلى طرح الخطاب الديني كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسيَّة، وقد شكل موقع البطريركيَّة المارونيَّة الروحي قطب الرحى في مشروع تأسيس الكيان اللبناني الحالي، حيث تم استخدام التراث الروحي والعقدي والتاريخي في معركة تأسيس الكيان، ومرحلة تحقيق الاستقلال، فتداخلت الخطابات الاجتماعيَّة بالخطابات الدينيَّة، لدرجة أصبح رأس الكنيسة المارونيَّة هو القائد الاجتماعي والسياسي للمجتمع إضافة إلى وظيفته الرعويَّة الأساسيَّة.

الكلمات المفتاحية: لبنان، الكنيسة المارونيَّة، الخطاب الديني، المسيحيَّة، الدين والدولة.

1 - محاضر في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية / اختصاص الفلسفة الاجتماعية.

مقدمة:

مع عصر العولمــة والقرية الكونيَّة وثورة الاتصالات أصبح مــن الصعوبة على المرء العادي -فضلاً عــن المثقف- أنْ ينأى بنفســه عن التفاعل مــع ما يصدر عن الجهــات المتعارضة من خطابات، تســعى من خلالها إلى حشــد التأييد لنفســها بغية تأكيد حضورها على ساحة الفعل المباشر.

وإذا كانــت الفــترات الماضية قد شــهدت صراعات فكريَّة بــين الحداثــة والأصالة، أو بين المشاريع الأمميَّة والقوميَّة، من أجل إحداث التغييرات الجيوبوليتيكيَّة، فإن الميزة الأساس التي يمتاز بها عصرنا المشرقي الراهن، هي الصراع بين الماضي -بكلّ ما يحمل في طيَّاته من ركام- وبين الحاضر الذي أضاع هويَّته، وبات يبحث لنفسه عن هويَّة جديدة.

ولعــلّ ما يميّز منطقة شرق المتوسِّــط عن غيرها من بقاع العالم، هــو حضور الخطاب الدينيّ في عمليَّــة التغيير الســياسيّ في كلّ مرّة يُراد فيها إعادة صياغة هذه المنطقة، وذلك بســبب تجذّر الاعتقاد الدينيّ في نفوس أعضاء التجمّعات الإنسانيَّة التي تقطن في هذه البقعة الجغرافيَّة، فيجري اســتحضار اســتحضار آمال وأحلام نابعة من نصوص موروثة، من أجل إيجــاد تصوّرات معرفيَّة جديدة تؤدّي إلى تقسيم المجتمعات على أسس دينيَّة خدمة لأهداف سياسيَّة، هذا التقسيم الذي ســيؤدي بالضرورة إلى صراعات عنيفة تكتســب طابع الحرب الأهليَّة، وهي صراعات ليست بين حداثيّين وتقليديّين، أو بين ديمقراطيّين واستبداديّين، بل بين مؤمنين وكافرين، فيصبح من الصعوبة بمــكان على هذه المجتمعات أنْ تتعايش أو تتســاكن فيما بينها، وإنّما ســوف يجري الاســتمرار والإمعان في خوض الحروب لأجل الإلغاء. فيتوسّل كلّ طرف من الأطراف منظومة فكريَّة عقديَّة، وخطابًا أيديولوجيًّا مبنيًّا على أســس ونصوص يعتبر أنَّها تُشــكّل بناءً معرفيًّا، وتكون بمثابة خشبة خلاص دينيّ من أجل إضفاء المشروعيَّة الإلهيَّة على ما يقوم به أو ما يرمي الوصول إليه وتحقيقه.

ولأجـل ذلك نجد أنَّ الظواهر السياسـيَّة تركّز على الاعتقاد بأهميَّـة الأيديولوجيا في صناعة أحداث التاريخ الكبرى، التي تؤدّي بدورها إلى إثارة حماس الجماهير، لتشـكيل حاضنة وكتلة دافعة لتحقيق تلك المتغيرات.

لا يمكن للأيديولوجيا -مع صلتها بالمعرفة- الخروج إلى حيّز الواقع دون الخطاب الذي يعمل على إيصالها إلى المتلقّي، ولا سيّما إذا كان الأفرقاء السياسيّون يلتحفون عباءة المقدّس الدينيّ؛ إذ من شـأن هذا الخطاب أنْ يؤدّي إلى الصدام المباشر الحادّ بـين المكوّنات المجتمعيَّة؛ لأن المسائل العقديَّة والفكريَّة المنبثقة عن النص الدينيّ، والمرتبطة بمساره في التاريخ البشريّ، قد أضافت إليه سيرة بشريَّة أصبحت من القداسة، بحيث أضحت هي (الديني) بعد أنْ كانت دنيويَّة.

وإذا كان ما سبق بيانه هو من المُسلَّم به في إطار الرؤية المعرفيَّة النظريَّة، فإنَّ رؤيته متموضعًا على ساحة الواقع، ولا سيما في بلد كلبنان، يتطلّب بحثًا هادئًا لقراءة دور الخطاب الدينيّ وأثره في الواقع السياسيّ، وتحوّلات الجغرافية السياسيَّة للمنطقة. ولهذا اخترنا أنْ نبحث في دور هذا الخطاب في تأسـيس لبنان الحديث، وإعطائه صورته المأمولة؛ باعتبار هذا التأسـيس قد شكّل علامة فارقة في التاريخ اللبنانيّ خاصّة، وفي المنطقة بشكل عام.

أولًا: لبنان الدولة والمجتمع

من المعلوم أنَّ موقع لبنان الاستراتيجيّ في الشرق المتوسّطيّ وجغرافيّته الطبيعيَّة، قد لعب دورًا حاسمًا في تكوينه، وفي تحديد مسار تطوّره التاريخيّ والسياسيّ، فبسبب الأحداث والنزاعات التي عصفت بالمنطقة في حقب تاريخيَّة مختلفة، صار لبنان ملاذًا لجماعات من مذاهب واتجاهات سياسـيَّة مختلفة تنقّلت بين مناطقه، ومن ثمّ تمركزت في أماكن محـدّدة، تمكّنها من الدفاع عن وجودها، ومن ثمّ تداخلت ببعضها بعضًا بفعل العلاقات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة التي نشـأت بينها. وإنّ تعايش هذه الجماعات الدينيَّة والقوميَّة قد بُنيَ على توازن طائفي غير مستقرّ، ولا سـيّما منذ القرن الثامن عشر؛ لأنّه أُرْسِيَ على قواعد من موازين القوى هي بحدّ ذاتها عرضةً للتبدّل والتغيّر. فشـهد نتيجةً لذلك خضّات طائفيَّة شـديدة، أدّت إلى تحوّلات عميقة في بعض الأحيان في بنيته الاجتماعيَّة والسياسـيَّة، وهي تحوّلات ارتكزت على توافق طوائفيّ جديد ناتج عن نشوء موازين قوى داخليَّة جديدة، أو توازن قوى الأطراف الخارجيَّة.

إن التنوّع الطائفي اللبناني بدأ مع ظهور (الموارنة) في القرن السابع الميلاديّ على أثر المجازر التي حلّت بهم نتيجة صراعهم مع (اليعاقبة) و(البيزنطيّين)، كما أنّ (الجراجمة المرَدة)، الذين أرسلتهم بيزنطة إلى لبنان لمحاربة الدولة الأمويَّة، أصبح من بقي منهم جزءًا من الكنيسة المارونيَّة[1]. أما (الملكيّون) فقد ظهروا في لبنان منذ نشوء الكنيسة الملكيَّة وبقوا أوفياء للدولة البيزنطيَّة، وهم أحفاد سكّان لبنان في عهد الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة.

إنّ وجود المسلمين قد بدأ مع الفتح الإسلاميّ منذ عهد (عمر بن الخطاب)، ومن ثمّ في العهد (الأمويّ) الذي استقدم بعض القبائل العربيَّة، وكذلك في العهد (العبّاسيّ) و(الحمدانيّ) و(الفاطميّ)؛ حيث شهد لبنان تدفّقًا للفاطميّين. وعقب التحوّلات في الدعوة الفاطميَّة زمن (الحاكم بأمر الله) وتوليّ ابنه (الظاهر) الخلافة، اجتمع (الموحّدون) حول القائد التركي (أنوشتكين الدرزي) الذي قاتل بهم جموع القبائل من بني (مرداس) و(طيء) قرب (طبريا)[2].

وقد برز الصِّراع السُّنِّي -الشِّيعي في لبنان (أيام نور الدين زنكي) الذي عمد إلى ملاحقتهم للقضاء عليهم[3]، وكذلك في عهد (الظاهر بيبرس) والمماليك. وكان احتلال المماليك للمدن الساحليَّة اللبنانيَّة إيذانًا ببدء التصفية لكلّ معارضة للدولة، فتحوّل (التنوخيّون) نهائيًا إلى جانب المماليك، أمّا الشّيعة في كسروان فتردّدوا في الخضوع الكامل للسّلطة الجديدة، وعمل (التنوخيّون) على تحريض المماليك ضد الشّيعة بالسيطرة الإقطاعيَّة عليهم، وبسبب الخلاف المذهبي[4]. ومن ثمّ عمل (التنوخيّون) على بعث المذهب الدرزي بعد أن توقّف الضّغط المملوكي على المذاهب غير السُّنِّيَّة[5]، فالجماعات الدينيَّة التي شكّلت لبنان لم تتكوّن فقط نتيجة الصراعات الدّينيَّة والمذهبيَّة، بل كان لنشوئها جذور سياسيّة وحضاريَّة أيضًا[6].

وإذا كانت السياسة الإقطاعيَّة في لبنان، وتحوّلات السلطة، ومراكز القوى قد عكست في مرحلة من المراحل صورة الصراعات بين المصالح الخارجيَّة، فإنّ البعد الاجتماعيّ المستند

١ - بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ص٣٦٧-٣٦٨.
٢ - محمد علي مكي: لبنان ٦٣٢-١٥١٦م، ص٩٥.
٣ - أبو شامة: كتاب الروضتين، ج١، ص ٥٧.
٤ - محمد علي مكي: لبنان ٦٣٢-١٥١٦م، ص ٢١٩.
٥ - عصام سليمان: الفدراليَّة والمجتمعات التعدّديَّة ولبنان، ص٦٦.
٦ - عصام سليمان: الفدراليَّة والمجتمعات التعدّديَّة ولبنان، ص ٦٧.

إلى الأبعاد الدينيَّة لم يكن بعيدًا عن هذه التحوّلات السياسيَّة، وهو ما يمكن تلمّسه عقب أحداث العام (١٨٤٠)، ومن ثم اضطرابات (١٨٦٠)، التي أخذت شكلاً طائفيًّا امتدّ إلى دمشق، ما فتح البـاب أكثر أمام التدخّلات الدوليَّة، وأدّى إلى نشـوء نظام المتصرفيَّـة، الذي أعطى لبنان صفة سـنجقًا عثمانيًّا له استقلاله الداخلي تحت إدارة متصرّف مسـيحيّ كاثوليكيّ، وجرى بموجب هذا النظام إلغاء النظام الإقطاعيّ رسـميًّا، ليجري اسـتبداله بنظام طائفيّ. ومن ثم ليُعلَن ولادة لبنان الكبير، كما أعلنه الجنرال (غورو- GOURAUD) وفق الحدود الحاليَّة. هذا الإعلان الذي لاقى ترحيب غالبيَّة الموارنة وأكثريَّة المسيحيّين، الذين اعتبروه ثمرة نضال طويل، في حين لاقى الرفض لدى المسلمين وأنصار القوميَّة العربيَّة.

هذه التطورات السياسـيَّة والمجتمعيَّة، لم تكن لتتم من غير أنْ تترافق مع خطاب طائفيّ على مسـاحة جميع الطوائف اللبنانيَّة، خطاب يسـتند إلى الدين في محاولة منه لاكتساب مشروعيَّة تُمكّن السياسيين ومن معهم من أبناء طوائفهم من المضيّ في إنجاز مشاريعهم الخاصة الطائفيَّة والشخصيَّة. فالمحطات التاريخيَّة التي مرّت على جغرافيا لبنان، حظيت بكم كبير من الخطاب الطائفـي المتلبـس بلبوس الدين، ليكون الديـن في كلّ مرّة هو الرافعـة الأيديولوجيَّة، ولتكون الطائفة هي التعبير (الإبيسـتمولوجي) لهذا الخطاب. ولا شك في أنّ ما يحاول الباحث رصده في هذا المجال، هو مدى انطباق الخطاب الدينيّ على الأصول الأيديولوجيَّة، والبحث في مدى المرونة أو التصلّب التي تطبع هذا الخطاب.

١ - جدليَّة العلاقة بين الدين والدولة:

إذا كان الخطاب الديني المسيحي التقليدي قد عُنيَ بخلاص الفرد، فإنّ هذا الخطاب قد عُنِي أيضًا بالجماعة المسيحيَّة، وإدارة شؤونها ولا سيّما منذ العهد البيزنطي، فقد امتزج الديني بالسلطة السياسيَّة «لتخضع كلّ نفس للسلاطين الفائقة؛ لأنّه لا سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتّبة من الله، حتى إنّه من يقاوم السـلطان يقاوم ترتيب الله»[1]. فعلاقة الديني بالسياسي ليست بالعلاقة الجديدة التي يمكن رصدها في خطاب رؤساء الطوائف؛ لأن صورة الحاكم الزمني لدى هؤلاء إنما هي صورة دينيَّة.

١ - الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل روميَّة، ١٣: ٢١.

«فالإمبراطور هو المصطَفى من قبل الله، وما الإمبراطوريَّة الأرضيَّة إلا جسم صوفي لا يتميّز إلا تمييزاً طفيفًا عن الكنيسة، فهي والمعمورة شيء واحد، وخارجها لا وجود لغير الفوضى والبربريَّة»[1]. وبحسب ما يؤكّد الدكتور (جورج قرم) «السياسة المسيحيَّة مع تحوّل الإمبراطوريَّة الرومانيَّة الوثنيَّة إلى الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة المسيحيَّة، قامت على إدماج الدين في القانون العام للدولة، أي التحوّل إلى النظام السياسي الثيوقراطي. والنظام السياسي (الثيوقراطي) هو الذي كان الأساس في المسيحيَّة، الدين والسياسة، بحيث غدت حياة المسيحيّين في المشرق والمغرب منوطة بتحالف مع الدين، وبدينٍ متحالفٍ مع السياسة»[2].

ولئن كان خطاب السيّد المسيح عليه السلام قد أكّد على أنّ: «أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله، إنّ ملكوتي ليس في هذا العالم»[3]. فإنّ رسالة السيّد المسيح يجب أنْ تُفهم كما وردت في الإنجيل وحده، لا من خلال تصرّفات بعض رجال الدين. ولكن الذي يجب أنْ يجري العمل عليه، هو علاقة حملة الدين ومتلقّيه مع الواقع.

٢- الدولة في الخطاب الديني المسيحي:

إنّ مفهوم الدولة الحديثة الأرض والشعب والسيادة لم ينضبط انضباطًا دقيقًا إلا بعد منتصف القرن الثامن الهجري، عندما استطاع (ابن خلدون) أنْ يطوّر مفهوم الدولة من خلال دراسة القاعدة الاجتماعيَّة، التي ارتكزت عليها السلطة في المجتمعات السياسيَّة المعاصرة له والمتقدّمة عليه؛ لأنّ علاقة الدين بالمجتمع الحامل له، هي علاقة الروح بالجسد، وكون الدور الأبرز في توجيه الناس منوط برجال الدين، فإنّ علاقة هؤلاء القائمين على أمر الرعيَّة مع السلطان السياسي المتمثّل بالدولة، سوف تكون مصبوغة بلون إلهيّ.

فبطريرك الموارنة (مار نصرالله بطرس صفير[4]، ينظر إلى العلاقة بين الدين والسياسة انطلاقًا

---

١ - لوي بريهيه: مؤسسات الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة، ص١١.

٢ - جورج قرم: تعدّد الأديان وأنظمة الحكم، ص١٣٢.

٣ - الكتاب المقدس، يوحنا ١٥: ١٩.

٤ - مار نصر الله بطرس صفير ١٩٢٠-٢٠١٩ هو البطريرك الماروني السادس والسبعون، بعد مرور 25 سنة على تولي موقع البطريركيَّة وبسبب تقدم العمر استقال من منصبه الديني وخلفه بشارة بطرس الراعي في ٢٥/اذار /٢٠١١

من مفهوم السـلطة، كما ينظر إليها (بولس) الرسـول أي من الله، والسلطات القائمة هي بأمر الله، والسلطان خادم الله؛ أي لا فرق بين سلطة الله وسلطة السلطان[1]. وعندما يحاول بطريرك الموارنة أنْ يوضح سمات هذه السلطة، يكتب: «وهناك حقيقة تاريخيَّة لا سبيل إلى إنكارها، وهي أن كنيستنا المارونيَّة، ونقولها ببساطة، كان لها دورها الكبير في تكوين لبنان، وما تميّز به من خصائص وما تفرّد به من مميّزات، وقد تولّى رجال الدين فيها السـلطة الزمنيَّة إلى جانب السـلطة الروحيَّة في فترات مختلفة من الزمن. وإذا كان من واجب الكنيسة حسب آراء المجامع الكنسيَّة أن تبقى سياسيًّا مستقلة لتحتفظ بصفائها وحرّيَّة التمييز الإنجيليَّة لديها، بحيث لا يمكنها أن تكون وسيلة لبلوغ مآرب سياسيَّة يسعى إليها أفراد أو جماعات أو حتى دولة، فإنّ المسيحيّين الأوروبيّين، ومنذ انتخاب البابا (يوحنا بولس الثاني)، عادوا فاكتشفوا دور الكنيسة في مناهضة الأنظمة (التوتاليتاريَّة-Totalitarian)، ابتداء من (بولونيا) ومنظومة الدول الاشـتراكيَّة، وصولاً إلى أميركا اللاتينيَّة، واكتشافهم لم يكن اكتشافَ المخبأ في علاقة الدين بالسياسـة، وإنّما اكتشـاف الثقافة الدينيَّة في بعدهـا الخُلُقي، كما يظهرها حقوق الإنسان، فالكنيسة ليست مجموعة بشريَّة فحسب، إنّها أولاً شركة الله الثالوث، وهذا بُعدها العمـودي، وهي أيضًـا شركة ما بين جميع البشر، وهذا بعدها الأفقـي. وبهذا المعنى تصبح مَهمَّة الكنيسـة عامة، والمارونيَّة خاصة تأليه البشريَّة الـذي يصهرها عليها، ويصهر بعضها بعض الآخر، هذه هي الصورة البشريَّة التي على الكنيسـة أن تحقّقها... فالمُهمّ الآن، أنْ تسـتعيد الكنيسة عامة، والمارونيَّة خاصّة، الروح الرسوليَّة لصهر العالم في المسيح والله، فقد حان للكنيسة والمارونيَّة أنْ تستعيدا قوّتهما وغيرتهما الرسوليَّة لهداية العالم والشرق[2].

إن الخطاب الكنسي في لبنان عامة، والماروني خاصّة، قد ركّز على أمور خمسة:

أ. تأكيد الإيمان المسيحي لدى أبناء الكنائس بما يحفظ وجودهم في الشرق الإسلامي عامة، وفي لبنان خاصّة، فجاء هذا التأكيد لا من خلال تعظيم الإيمان الروحيّ الذي يحفظ القيم الدينيَّة سلوكًا يوميًّا ، بل من خلال خطاب عنصريّ تمييزيّ، يشكّل قطيعة بين أبناء الكنيسة والوسـط الآخر الذي يعيشون معه وبه، فكان التأكيد على الانتماء الفينيقـيّ في مواجهة العروبة، والتأكيد على كيانيَّة لبنان، «فالقول بهويَّة لبنان العربيَّة

١ - موريس أبو ناضر: الدين والسياسة في لبنان «حلقة دراسيَّة»، ص٩٨.
٢ - لجنة التعليم المسيحي، حاضرة الفاتيكان، ص٤٦.

مخالف للحقيقة العلميَّة التاريخيَّة ولمنطق الاستقلال معًا، فاللبنانيون ليسوا عربًا، لبنان كيان مطلق لا يوصف بغير ذاته، ولا ينسب إلى كيان آخر خارج عنه، ولا يربط بهويَّة غير هويّته اللبنانيَّة الذاتيَّة، إنّ القول بهويَّة لبنان العربيَّة خيانة عظمى بحق الوطن، وبحق الواقع التاريخي والعلمي، وبحق الشعب اللبناني والأراضي اللبنانيَّة المقدسة....لبنان والعروبة على طرفي نقيض» [1].

ب. تأكيد قداسة لبنان، فلبنان هو أرض القداسة بعرف الكتاب المقدس، وكل الديانات والشعوب، وقد قدسه المسيح ولا سيما بزيارته له، واجتراحه العجائب فيه، كما تقدس بقدّيسيه كثيري العدد على مرّ الأجيال، «فعلينا نحن أبناء لبنان أن نحافظ على قداسته وأن نجددها بفضائلنا وسمو أخلاقنا وقداسة حياتنا، وأن ننشر القداسة حولنا وفي العالم بنور الاتحاد بالله وبنور الفضيلة والمحبة والحكم والعدل وبنور السلام الذي يوحد أبناء لبنان العالم أجمع في عائلته برعايَّة أب واحد هو الله وراع واحد هو المسيح كلمة الله» [2].

ج. التأكيد على فرادة الكنيسة المارونيَّة، والشعب الماروني؛ باعتبار أنّ الموارنة اسم أُطلق على الشعب اللبناني الفينيقيّ، لاتّباعه تلامذة (مار مارون)، وتمذهبه بمذهبهم؛ إذ تؤلّف الكنيسة المارونيَّة والشعب الماروني وحدة لا تنفصم عراها؛ بحيث إنّ الكنيسة المارونيَّة هي الشعب الماروني، والشعب الماروني هو الكنيسة المارونيَّة، يتقاسمان الحياة الواحدة والمصير الواحد في كل ظرف وحين. المارونيَّة، في أساسها ومنطلقاتها، هي تيّار فكري (لاهوتي) (خلقيدوني)، تبلورت مع الزمن فأصبحت حركة حضاريَّة، «والمارونيَّة هي العقيدة المسيحيَّة التي بشّر بها (مار مارون) وتلامذته الشعب اللبناني، والشعب اللبناني يقيم فوق أرض لبنان دون انقطاع منذ ثمانمئة ألف سنة حسب الاكتشافات العلميَّة الحديثة. هذا الشعب بشّره المسيح في القرن الخامس للميلاد، ومار مارون وتلامذته، فأُطلق عليه اسم الموارنة هذا هو الشعب الماروني» [3].

---

١ - بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ص٥٢٦-٥٢٧.
٢ - بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ج١، ص٥٩٦.
٣ - بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ج١، ص٧٢.

د. التأكيد على العلاقة غربًا وخصوصًا فرنسا، وإنْ كان ذلك لأسباب لها علاقة بالمصالح الاستعماريَّة الغربيَّة منذ أيام الصراع العثماني الأوروبي، لكن أُريد له أنْ يلبس لبوسًا دينيًّا. فارتباط الموارنة التقليدي بفرنسا، يمكن اعتباره محتّمًا؛ لارتباطهم بروما أو متفرّعًا عنه الأصل روما الكاثوليكيَّة والفرع فرنسا اللاتينيَّة... «ربطت روما الموارنة حضاريًّا بالتراث اليوناني الروماني والأوروبي الغربي العالميّين بواسطة اللغة والثقافة الفرنسيّتين، وهذا الارتباط كان أكبر ما أعطي الموارنة من نِعَم تصوّر الموارنة من دون روما، ومن دون فرنسا، ومن دون أوروبا ومن دون الغرب، هل يبقون حينئذٍ أكثر من أثر تذكاري؟ هذا في حيّز الوجود. روما وباريس عطيّتان عظيمتان أعطيهما الموارنة، وعليهم أنْ يحافظوا عليهما محافظتهم على الحياة ذاتها والبقاء» [1].

ه. المارونيَّة السياسيَّة التي هي الطائفيَّة السياسيَّة، «فإنّ ما يعرف بالطائفيَّة السياسيَّة إنّما هي المارونيَّة السياسيَّة عينها، والقضاء عليها هو القضاء المبرم على الموارنة وعلى لبنان معًا، وعلى اللبنانيّين جميعًا»[2]. فالمارونيَّة السياسيَّة، والتي تبلورت على يد (ميشال شيحا) تعتبر العنوان المسيحيّ في لبنان، وإنْ حاول بعضٌ التقليل من تأثيرها. وإنّ تأكيد (شيحا) على التعدّديَّة الاجتماعيَّة (الطائفيَّة)، ووصفها بالنعمة، والميزة، والاقتصاد الحُرّ، والديمقراطيَّة الطائفيَّة من خلال ما جرى تكريسه في صيغة ١٩٤٣م، يعتبر هو الحقيقة اللبنانيَّة التي لا يجوز المساس بها.

٣- لبنان الدولة: كيان مسيحي:

لقد جاء الإعلان عن قيام دولة لبنان تحقيقًا لمطلب المسيحيّين الذين رأوا فيه تتويجًا لجهودهم منذ قرون في الحصول على استقلالهم ضمن الحدود الطبيعيَّة والتاريخيَّة، وبهذا الخصوص يقول البطريرك (حويك): «إنّه صرف حياته في سبيل المسألة اللبنانيَّة. لذلك يعتبرها مقدّسة وهي تخصّ عمليًا جهود المسيحيَّة منذ اثني عشر قرنًا»[3]. فلبنان الكبير، بالنسبة للمسيحيّين،

١ - شارل مالك: مجلة الفصول، العدد ٣، ١٩٨٠.
٢ - جورج كساب: تاريخ الموارنة، ص٩٤.
٣ - مجلة المسيرة، عدد تموز - آب ١٩٩٢، السنة٧٨، ص ٥٤.

استمرار للإمارة والمتصرّفيَّة، وثمرة الاستمراريَّة التاريخيَّة النضاليَّة، التي جعلت من لبنان وطنَ المسيحيّين في الشرق. فهم نظروا، ولا يزالون، في أكثريّتهم إلى لبنان باعتباره ملجأ وملاذًا لكل مسيحيّي الشرق المضطهدين، وقد قال المطران (عبدالله الخوري) بهذا الخصوص: «لقد أنشئ لبنان بحدوده الحاضرة بموافقة فرنسا، ليكون وطنًا للمسيحيّين اللبنانيّين، ولكي يصبح ملجأ لكلّ المسيحيّين في الأراضي المجاورة إذا ما اضطهدهم جيرانهم المسلمون»[1].

فالأصل في نظرة الخطاب المسيحي إلى سبب بناء الدولة، هو قيامه على أساس الواحد المسيحيّ الأساس. أمّا الآخرون، فهم إنْ أمكن التعايش معهم، فلضرورة عمران الكيان المسيحيّ. وبالتالي فالدولة اللبنانيَّة هي نتاج معرفيّ مسيحيّ لهدف اجتماعيّ مسيحيّ؛ إذ إنّ جوهر العلاقة المفترضة مع الآخر المسلم هو التناقض والعدائيَّة. وبالتالي، فإنّ أيَّة صيغة لإدارة هذه الدولة المصطنعة، إمّا أنْ تأتي وفق المقاس المسيحيّ الماروني باعتباره يشكّل الأكثريَّة العدديَّة مسيحيًّا، والأقدر على الصياغة اللبنانيَّة القوميَّة، أو أنْ يضطرب المشهد، ويغدو المجتمع في لبنان كما الدولة في حالة اهتزاز يوشك على الانهيار؛ إذ إنّ المسيحيَّة والإسلام أيديولوجيّتان متمايزتان فشلتا حتى تاريخه في إبراز أيديولوجيَّة مشتركة في لبنان كما في الشرق.

من خلال ما أوردناه سابقا يتضح لنا أنّ العقليَّة المارونيَّة منذ نشوئها، أسّست ضمن ذهنيَّة الانعزال عن الآخر أيًّا كانت مسمّياته، وسعت خلال فترة وجودها في لبنان على إنتاج مجتمعها الخاص المغلق الذي تجد فيه تجسيدًا لقيمها الدينيَّة الروحيَّة، والاجتماعيَّة، والسياسيَّة.

لهذا فقد اتّسم خطابها الداخلي، كما الخارجي، على تأكيد الصلة ما بين المارونيَّة وملجئها الجغرافي؛ بحيث نجد أنّ الامتزاج ما بين الإنساني والجغرافي في هذا الخطاب يريد أنْ يؤكد على وحدة مصيريَّة لا يمكن تصوّر أحده دون الآخر، وهذا التوجّه الذهني السيكولوجيّ يعتبر من أشدّ أنواع الوشائج؛ بحيث تغدو الجغرافيا والإنسان والمعتقد شيئًا واحدًا، وأيّ تفريط أو مساومة على أحدهم يعني زوال الآخرين. ونجد -أيضًا- أنّ الآباء المؤسّسين للمارونيَّة /الدينيَّة، حاولوا إعطاء طابع القداسة الإلهيَّة على حركتهم الدينيَّة كما على موطنهم الجغرافي. ولأنّ الجماعات الدينيَّة التي تعيش حالة صراع مع ما يجاورها، لا يمكن أنْ نتصوّر وجودها الإنساني الفاعل ضمن محيط تفاعلي أو تشاركي؛ لأنّ من شأن هذه التفاعليَّة أو التشاركيَّة أنْ تذيب هذه الجماعة وتغيّر

١ - مجلة المسيرة، عدد تموز – آب ١٩٩٢، السنة٧٨، ص ٥٤.

من خصائصها الأيديولوجيَّة والسلوكيَّة كما المجتمعيَّة. ولهذا فإنّنا نلحظ أنّ الخطاب الانعزالي او الانغلاقي هو الحاكم على ذهنيَّة منتجيه وحركيّته؛ لأنّ حالة الشعور التي يحاولون الظهور بها وتبريرها هي نتاج اللا شعور الشخصي والجمعي لديهم.

لقد استطاع الخطاب الديني تثبيت الكيان اللبناني وفق المقاس الماروني، وجاءت صيغة ١٩٤٣م لتؤكّد:

أ. اتفاق المسيحيّين والمسلمين في لبنان على صيغة وطنيَّة سياسيَّة واحدة خلاصتها: إنّ لبنان جمهوريَّة مستقلّة استقلالاً تامًّا في إطار كيانها الراهن، لا معاهدة ولا اتفاق يربطها بدولة أخرى، وتلتزم هذه الدولة بالموقف ذاته بالنسبة لكلّ الدول العربيَّة دون تفضيل أيّ دولة على أخرى.

ب. إن لبنان دولة عربيَّة سيّدة، وهي عضو في الأسرة العربيَّة الكبرى التي اعترفت بكيانه وسيادته. على أنّ لبنان، على عروبته، لا يقطع علاقاته الثقافيَّة والحضاريَّة مع الغرب.

ج. الإبقاء على الدستور اللبناني، الذي ينصّ على التوازن بين الطوائف، على أنْ يجري توزيع الوظائف العامة بين الطوائف مع مراعاة الكفاءة وحدها بالنسبة للوظائف الفنّيَّة.

أما أهداف الميثاق كما حدّدها الشيخ (بشارة الخوري) ونقلها (يوسف إبراهيم يزبك) في كتابه «أول نوار»، فهي:

- «استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول الغربيَّة.
- استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول العربيَّة.
- لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا أفضليَّة بالنسبة لأيّ دولة.
- التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربيَّة الشقيقة.
- الصداقة مع كل الدول الأجنبيَّة التي تعترف باستقلال لبنان وتحترمه».

وبالاستناد إلى ما تقدّم، نجد أنّ الخطاب قد أنجز الصيغة الداخليَّة والخارجيَّة في لبنان، بحيث إنّ أي مكوّن لبناني يخرج عن هذه الثوابت يشكّل خروجًا عن لبنان وعن صيغة العيش المشترك. وهذا يقودنا إلى مراقبة الخطاب الديني المسيحيّ في المسائل التي قامت عليها الدولة اللبنانيَّة.

ثانيًا: الخطاب المسيحي ولبنان

عرف لبنان المسيح عليه السلام منذ لحظة ولادته، وعاش معه في حركته الرساليَّة، وتأثّر به قبل أنْ يعرفه العالم أو يسمع به، فالإنسان في لبنان كان يتلقّى التعاليم السماويَّة من السيّد المسيح مباشرة من غير واسطة كنيسة أو إرشاد رسولي يبلغ إليه. وإذا كان لبنان الحديث قد طُبِعَ بطابع المسيحيَّة العالميَّة «أي بحسب صورتها»، فتوزّع مسيحيّوه بين الكنائس، فإنّ كلّ ذلك لا ينفي أن في حنايا هذا المتديّن المسيحي الأقرب إلى السيّد المسيح ورسالته بعضًا من روح المسيح وإشراقة من نوره.

فالمسيحيّون في لبنان على اختلاف كنائسهم يلتقون في جوهر الإيمان المسيحي، الذي يعتبر أنّ «الكنيسة تمثّل انتصار الله على الشر، فالسيّد المسيح هو الذي أسّسها وهو الذي بدايتها ونهايتها، وعند انتهاء الزمن ستغدو هي الإمبراطوريَّة السماويَّة الأبديَّة»[1].

غير أنّ تصاعد نفوذ الكنيسة المارونيَّة، الذي جاء عقب انهيار نظام الإمارة عمليًّا في العام ١٨٤٠م، يظهر أنه قد نتج عن عوامل عدّة، أبرزها:

- إلغاء مشاركة الأعيان في انتخاب البطريرك: إذ إنه بعد أن اضطرّ البطريرك إلى الإقامة في كسروان في حمى (آل الخازن) الذين مارسوا تأثيراً كبيراً في الكنيسة المارونيَّة، فكانوا يلعبون دورًا حاسمًا في انتخاب البطريرك من خلال اشتراكهم مع سائر الأعيان الموارنة وكبار رجال الإكليروس في انتخاب البطريرك وفي اختيار الأساقفة. فكانت الكنيسة المارونيَّة في ذلك العصر خاضعة لنفوذ الإقطاعيّين الموارنة، ولكنّها وبدعم من البابا في روما ألغيت مشاركة الأعيان في الانتخابات الكنسيَّة، وهذا ما قلّص من نفوذ الأعيان على الإكليروس.
- ثروة الكنيسة المارونيَّة: حيث إنه في بداية القرن التاسع عشر أصبحت الكنيسة المارونيَّة أكبر المتملّكين في لبنان بسبب الهبات التي منحها الإقطاع الماروني وأحيانًا الدرزي، وكذلك بعض الأمراء الذين حكموا لبنان أمثال الأمير (يوسف الشهابي) للكنيسة المارونيَّة، خاصة للرهبانيّات وقد أسهمت ثروة الكنيسة في تعاظم قوّتها السياسيَّة.

---

١ - لوي بريهيه: مؤسسات الامبراطوريَّة البيزنطيَّة، ص١١.

- الانفتاح على الفلاّحين والطبقات الشعبيَّة المسيحيَّة، وقد برز ذلك خاصةً أثناء الأزمات الحادّة التي سادت العلاقات بين عامّة الشعب والأمير الحاكم، كما حدث في الانتفاضات الشعبيَّة ضدّ الأمير (بشير الثاني)؛ إذ وقفت الكنيسة ورجال الإكليروس إلى جانب هذه الانتفاضة، ما مكّنها من استعادة دورها التاريخي في قيادة الطائفة المارونيَّة.
- التنظيم الإكليروسي الذي تعتمده الكنيسة، الذي يجعلها قادرة على الوصول إلى أعماق المجتمع المسيحي بمختلف فئاته.

إنّ هذه العوامل هي التي أفضت إلى مزيد من نفوذ الكنيسة في الواقع المسيحي اللبناني، مضافًا إلى ارتباط الأفراد روحيًّا بها، ما أهّلها إلى أنْ تكون في موقع القيادة المسيحيَّة الأول.

١ - الكنيسة وتأسيس لبنان:

إنّ العلاقة التي تربط اللبناني برجال الدين، جعلت من هؤلاء بمثابة الموجّه والقائد والمعبرّ عن هذا اللبناني. ونظرًا لطبيعة العلاقة التي تربط المسيحي اللبناني برجل الدين، فقد غدت الكنيسة هي التي تنطق باسم المسيحيّين، وإنّ دور السياسيّين المسيحيّين يبقى محدودًا إنْ لم يحظَ بمباركة الكنيسة وتأييدها، فشخص البطريرك الماروني وتوجّهاته السياسيَّة والاجتماعيَّة بحسب ما يظهر، يلعب دورًا كبيراً في الحياة العامّة المسيحيَّة ومسارها، فثورة (طانيوس شاهين) التي اندلعت عام ١٨٥٨م حظيت بدعم الإكليروس الماروني لطروحاتها المعبرّة عن طروحات الطبقات الشعبيَّة؛ حيث كانت أكثريَّة هذا الإكليروس من أبناء الشعب، بل حتى إنّ البطريرك (بولس مسعد) الذي تولىّ سدّة البطريركيَّة عام ١٨٥٦م كان هو نفسه من العائلات الشعبيَّة الكسروانيَّة.

وكذلك نجد عصيان (يوسف بك كرم) في وجه حاكم جبل لبنان (داوود باشا)، قد حظي بدعم الأوساط السياسيَّة والدينيَّة المارونيَّة وتشجيعها، التي نتج عنها اعتبار الزعيم (يوسف كرم) مؤسِّسًا لفكرة القوميَّة اللبنانيَّة المسيحيَّة. هذه الفكرة التي حملها الموارنة، وسعوا لإقامة كيان لبناني مستقلّ عبر استغلالهم وإفادتهم من نظام المتصرفيَّة الذي تضمّن امتيازات للمسيحيّين وضمانة لكيانهم واستقلالهم، ما «شكّل بالنسبة لدعاة القوميَّة اللبنانيَّة الخطوة الأولى نحو

تحقيق حلمهم في إقامة وطني قومي يطغى فيه العنصر المسيحي الماروني»[1]. وبحسب (مائير زامير) فإنّ الطموح السياسي للحركة القوميَّة اللبنانيَّة ارتكز في «تحقيق ثلاثة مطالب: الاستقلال، والتوسّع إلى الحدود التاريخيَّة، والحمايَّة الفرنسيَّة»[2]. وقد تزعّم البطريرك الماروني (إلياس الحويّك) حركة المطالبة هذه وإلى جانبه المجلس الإداري لجبل لبنان. ويلاحظ هنا كيف إنّ مؤازرة البطريرك (حويّك) (الرمز الديني) للمجلس الإداري لجبل لبنان (الفاعليَّة السياسيَّة) أدّت إلى إعلان استقلال لبنان في ٢٠ أيار ١٩١٩؛ حيث استطاع الموارنة التحرّك بوجه السياسة الفرنسيَّة التي توصّلت إلى اتفاق مع الأمير فيصل يكون لبنان بموجبه متمتّعًا باستقلال ذاتي في إطار فدراليَّة سوريَّة. فالدور الذي لعبه البطريرك (إلياس حويّك) في مؤتمر الصلح إنّما يعكس صورة للوضع الحقيقي وللقوّة التي يتمتّع بها رجل الدين في المجتمع المسيحي ولا سيّما الماروني، فالمطالب السياسيَّة التي تصدر عن رجال السياسة يمكن التعامل معها بوصفها آمالاً يُراد تحقيقها، أمّا عندما تصدر عن رجل الدين فإنّ التعامل معها سيكون من منطق أنّها مطالب واحتياجات لا غنى عن تحقيقها ولا مجال لتجاهلها، فرأس الكنيسة يمثّل الوجدان العام للرعيَّة.

لقد استطاع البطريرك الماروني الذي حدّد أهدافه بالسفر إلى مؤتمر الصلح أن يحصل على دعم البابا للقضيَّة اللبنانيَّة، وقد صرّح البطريرك لجريدة (لوماتان- Le Matin) الفرنسيَّة، «إن لسفري إلى باريس ثلاثة أهداف:

أ. وهي قبل كل شيء المطالبة للبنان باستقلاله المطلق الذي يستحقّه وله الحقّ به.

ب. ومن ثمّ المطالبة باستعادة لبنان حدوده الطبيعيَّة والتاريخيَّة على الشكل الذي رسمتها هيئة الأركان الفرنسيَّة في الخريطة التي وضعتها عام ١٨٦١م.

ج. وأخيراً نريد توطيد ومواصلة علاقاتنا مع فرنسا لجعلها موثّقة على الوجه الأكمل»[3].

فالبطريرك الماروني هو الذي رأس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح، وهو الذي قاد المفاوضات نيابة عن حكومة لبنان ومجلس إدارة جبل لبنان، وهو الذي أقنع فرنسا بتبنّي موقف الموارنة وتوسيع حدود لبنان، ووضعه تحت الانتداب الفرنسي.

---

١ - زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، ص٩٨.

٢ - مائير زامير: الكيان المسيحي اللبناني، ص١٤.

٣ - إدمون ربّاط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص٢٨٠.

لقد أنتجت مباحثات (جورج كليمنصو Georges Clemenceau-) وزير الخارجيَّة الفرنسي آنذاك مع البطريرك الماروني، تعهّدًا اعتُبر بمثابة الوثيقة الأساس التي نتج عنها إنشاء لبنان الكبير، في إطار الدول التي أوجدها الانتداب الفرنسي. ولعلّه من الملاحظ أيضًا أنّ حدود لبنان الحاليَّة هي ذات الحدود التي رسمها قرار الجنرال (غورو) والتي ثبّتها الدستور اللبناني عام ١٩٢٦.

وبحسب ما يمكن تلمسه من مجريات الأحداث، فإنّ الخطاب الديني المسيحي، وتحديدًا الماروني، هو الذي أدى الى ولادة الكيان اللبناني هذه الولادة، التي هي تحقيق فرنسي لمطلب التيّار الماروني المسيحي في إنشاء كيان مستقلّ يشكّل مجالاً حيويًّا لمصالحه الاقتصاديَّة دون مراعاة أماني سكان الساحل والأقضية الأربعة، الذين هم في غالبيّتهم من المسلمين، الذين رفضوا ما قامت به فرنسا إرضاءً للموارنة، فهذه الطريقة في ولادة الكيان جعلت الموارنة مقتنعين بأنّهم ذوو حقّ في السيطرة على لبنان. «وستحول هذه الولادة غير الطبيعيَّة دون إضفاء الشرعيَّة الاجتماعيَّة على الكيان اللبناني لغايَّة ١٩٤٣م»[1]؛ إذ إنه مقابل ولاء الموارنة المزدوج للكيان الجديد وللانتداب الفرنسي منشئ هذا الكيان وحاميه، عبرّ المسلمون عن رفض مزدوج لهذا الكيان وللانتداب الفرنسي وعن ولاء مزدوج للعروبة وسوريَّة.

٢- آثار دور الكنيسة في نشوء لبنان:

إنّ الآثار المترتّبة عن أي خيار سياسي أو فعل سياسي من شأنها أن تولد ردود فعل سلبيَّة أو إيجابيَّة تطال الذين صدرت عنهم هذه الخيارات والأفعال، ويمكن أنْ تتراوح مدّة هذه الآثار وشدّتها بحسب ديمومتها، غير أنّ بعض الخيارات المصيريَّة يمكن أنْ تؤدّي إلى أزماتٍ اجتماعيَّة يصعب معالجتها، وتحتاج إلى وقتٍ وزمنٍ طويل. لكنّ التداعيات التي يمكن أنْ تصدر حيال خيارات وأفعال تصدر عن الممثلّين الدينيّين لن تنسحب على أشخاصهم، بل على أتباعهم وحتى أديانهم. ولهذا فإنّ ما قام به البطريرك (حويك) بوصفه الرأس الأعلى للكنيسة المارونيَّة في لبنان، قد صنع شرخًا في بنية المجتمع اللبناني المتعدّد الطوائف والمذاهب والانتماءات؛ بحيث بدت الصورة كأنّها تحديد مصير الآخرين وتحويلهم إلى مجرّد مستخدمين في مشروع لا يمثّلهم ولا يعبرّ عنهم، ما يسلبهم أدنى حقوقهم في المواطنة والعيش على أرضهم.

١ - زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، ص١٢٥.

لقد رأى الموارنة في إنشاء دولة لبنان الكبير تتويجًا لجهودهم منذ عشرات السنين في الحصول على كيانهم الخاص والمستقل ضمن الحدود الطبيعيَّة والتاريخيَّة وفق رؤيتهم، وقد شكّلت الدولة الجديدة بالنسبة إليهم تطويرًا للمتصرّفيَّة التي أعطت جبل لبنان طابعًا مسيحيًا، وعودة إلى عهد الإمارة المعنيَّة والشهابيَّة؛ حيث استطاع جبل لبنان أن يفرض نفسه بوصفه وجودًا إقليميًّا رئيسًا في الشرق.

وإذا كانت الأبعاد الاقتصاديَّة لإنشاء لبنان الكبير إيجابيَّة؛ بحيث وفّرت له موارد اقتصاديَّة زراعيَّة وجعلته مركزًا تجاريًا، فإنّ الأبعاد السياسيَّة والاجتماعيَّة كانت سلبيَّة.

فعلى الصعيد الاجتماعي أدّى إعلان لبنان الكبير إلى تغيرات ديموغرافيَّة في بنيته الاجتماعيَّة، أدّت إلى إنهاء طابع لبنان المسيحي الذي اتّصف به طيلة القرنين الماضيين.

فالمسيحيّون الذين كانوا يشكّلون أكثر من ٨٠٪ من سكان المتصرّفيَّة أصبحوا قرابة النصف أو أكثر بقليل بحسب إحصاء ١٩٣٢م، الذي يؤكّد أنّ الموارنة قد انخفض تمثيلهم من ٥٨٪ في عهد المتصرفيَّة إلى ٣٢٪ عام ١٩٢٢م، وإلى ٢٩٪ عام ١٩٣٢م. وكذلك الدروز؛ حيث انخفض تمثيلهم من ١١٪ إلى ٧٪. أما بالنسبة للسنّة للذين كانوا يمثلون ٣,٥٪ من سكان المتصرّفيَّة فكانوا يشكّلون ثاني أكبر تجمّع طائفي بنسبة ٢٢٪ من السكان. وكذلك الشيعة الذين ارتفع تمثيلهم ٥,٥٪ إلى ٢٠٪. [١]

لقد أدّى إعلان دولة لبنان الكبير إلى «خلق مجتمع مقسّم تحكمه علاقات اجتماعيَّة واقتصاديَّة مختلفة، وشكّلت الإقليميَّة الطائفيَّة عنصرًا آخر أعاق عمليَّة اندماج السكان المختلفين في بوتقة اجتماعيَّة واحدة»[٢]؛ بحيث أنتج أزمة على صعيد الانتماء الوطني، التي ستكون السبب الرئيس لأزمة النظام السياسي اللبناني بفعل الربط الذي أراده الموارنة بين صيغة النظام والكيان والمتمثّل بصيغة الحكم الطائفيَّة ذات الغلبة المسيحيَّة. ما ولّد إحساسًا لدى الآخرين، ولا سيّما المسلمين أنّ لبنان هو دولة مارونيَّة، وبأحسن الأحوال دولة مسيحيَّة فيها أقليَّة مسلمة أو جاليات إسلاميَّة. ما أدّى إلى انقسامات سياسيَّة، تمثّلت في رفض المسلمين باستمرار لهذا الكيان، بالمقابل نجد الإصرار المسيحي وبخاصّة الماروني على التعلّق بالحمايَّة الفرنسيَّة، وهذا التعلّق إنما يأتي

١ - راجع: زهير شكر الوسيط في القانون الدستوري، ص١٣٦.
٢ - راجع: زهير شكر الوسيط في القانون الدستوري، ص١٣٦.

نتيجة موقف البطريرك الماروني الذي يرى في العلاقة مع فرنسا حماية لوجود الكيان اللبناني.

إنّ انعدام القواسم المشتركة بين اللبنانيّين جعل الكيان اللبناني كيانًا مصطنعًا، وجعل الدولة اللبنانيَّة سابقة بوجودها على وجود الشعب أو الأمّة اللبنانيَّة.

٣- الخطاب المسيحي واستقلال لبنان:

لقد أدّى الخطاب المسيحي الذي عبرّ عنه البطريرك (إلياس حويّك) إلى رسم صورة لبنان الجغرافيَّة والبشريَّة والسياسيَّة؛ بحيث بدت صورته في استلحاق ثقافي وسياسي وأمني واقتصادي لفرنسا، غير أنّ الصورة الداخليَّة التي أفصحت عنها سنوات ما بعد إعلان لبنان الكبير، كشفت عن تناقضات بنيويَّة في المجتمع اللبناني انعكست بدورها على الصورة السياسيَّة والخطاب السياسي، وقد ساعدت سنوات الانتداب على توطيد السلطة المارونيَّة؛ بحيث أنّها بعد أنْ اشتدّ عودها ومراسها، وتوطّد الكيان اللبناني صار مطلوبًا من الحالة المارونيَّة التي أوجدت هذا الكيان وطالبت بحمايته بالانتداب الفرنسي، صار منها مطلوبًا ونتيجة لتضافر العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة أنْ ترفع شعار الاستقلال، شريطة المحافظة على وحدة الكيان اللبناني في حدوده المرسومة في الدستور اللبناني والمعترف به دوليًّا.

وهنا لا بدّ من العودة إلى أصل إنتاج الخطاب، وهو البطريرك الماروني. فالبطريرك (حويّك) تزعّم تأسيس الكيان ورعى نشوءه بالمساعدة والحماية الفرنسيَّة، كما نجد أنّ البطريرك الماروني (مار بطرس عريضة) يتزعّم تيار الاستقلال عن فرنسا، ففي مؤتمر لمطارنة وأساقفة الطائفة المارونيَّة في ٦ شباط ١٩٣٦م، وجّهت مذكرة للمفوّض السامي الفرنسي شكّلت تحوّلاً سياسيًّا مُهمًّا عند غالبيَّة الموارنة، طالبت بالأمور الآتية:

أ. «صيانة الكيان اللبناني بحدوده الحاليَّة دون أي تعديل أو تغيير.

ب. استقلال لبنان الناجز وسيادته الكاملة، على أن يوطّد لبنان صلات الأخوّة مع الشقيقة سوريَّة، ولا سيّما في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

ج. وضع دستور جديد على أساس استقلال لبنان الفعلي، لكي يضمن للبنانيّين الحريّات التي يوفّرها النظام البرلماني للفرد والمجتمع، خاصّة حرّيَّة الصحافة، وحريَّة الاجتماع، وحريَّة الجمعيات والأحزاب في ظلّ القانون.

د. عقـد معاهدة مع فرنسـا؛ لأنّ لبنـان لا يسـتطيع أن يكتفي بوضـع أدنى من الوضع التعاهدي الذي تطالب به سوريا.

ه. انضمام لبنان إلى جمعيَّة الأمم»[1].

لقد دعمت البطريركيَّة المارونيَّة المطالب باستقلال لبنان عن فرنسا، ولا سيّما من خلال دعمها حزب الكتلة الدستوريَّة بزعامة (بشارة الخوري)، وهنا يعود الخطاب المسيحي إلى ثنائيَّة السياسي – الديني، فالكنيسة المارونيَّة أمّنت الدعم النفسي والروحي والاجتماعي للسياسي، فبذلك فإنّ المطالب السياسيَّة تصبح حاجات لا ينبغي تجاهلها، فهذا الدعم الذي عبرّ عنه البطريرك الماروني (مار بطرس عريضة)؛ حيث ألقى في (بكركي) في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١م، بمناسبة عيد الميلاد، كلمة أمام وفود شعبيَّة ركّز فيها على المطالبة بالاستقلال الناجز، وعلى العدل والمساواة ومشاركة الطوائف في الحكم انطلاقًا من نسـبة أهمّيتها. هذا الدعم شـكّل عودة الدينيّ إلى السياسـة في مسألة اسـتقلال لبنان، كما شكّل إكمالاً لما قام به الدينيّ من قبل في تشكيل لبنان ونشوئه، وإذا كان الخطاب الديني في مرحلة التأسـيس قد أراد كيانًا مسـيحيًّا خالصًا، فإنّ الخطاب في مرحلة التأسـيس قد أكّد على هذا الكيان، ولكن هذه المرّة بمشـاركة الآخرين؛ نظرًا للعوامل السياسـيَّة التي تجلّت برفض المسلمين لهذا الكيان، وهذه المشاركة تأتي من قبيل استمالة هذه المكوّنات الرافضة ومحاولة استمالتها للقبول. لذلك كانت عريضة بكركي قد طرحت المطالب الآتية:

أ. «استقلال لبنان استقلالاً فعليًّا يمكنه من تقرير مصيره بدل الاختيار.

ب. حرّيَّة لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبيَّة.

ج. ج - سنّ قوانين دستوريَّة تكفل الحرّيات العامّة والخاصّة، وتفرّق بين السلطة التنفيذيَّة والسـلطة التشريعيَّة، وهذه تؤمّن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخابًا حرًّا تتمثّل فيه الطوائف والمناطق تمثيلاً عادلاً.

د. تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

ه. إعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيّات تمثّل الطوائف والمناطق اللبنانيَّة»[2].

---

١ - إدمون ربّاط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص٣٩٠-٣٩١.

٢ - بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان « مع مجموعة من الوثائق»، ص١٧٥.

ولعلّ الفقرة الأخيرة من إعلان بكركي المشـار إليه، تشـير صراحةً إلى أنّ الخطاب الصادر عن البطريرك الماروني هو المعوّل عليه في إنفاذ المطالب السياسيَّة وتحقيقها. ولهذا فإنّ لبنان لا يمكن بأيّ حال من الأحوال، فصله عن المكوّن الديني، وتأثيره في الشـأن العام، وإنْ حاول هذا الديني الاختباء خلف عبارات النصح والإرشاد. فالخطاب الديني لدى جميع طوائف لبنان هو الأساس، والأصل إنّ أيَّة محاولة سياسيَّة لإقصاء الديني خارج ساحة السياسة من شأنها أن تبوء بالفشل.

لقد استطاعت (بكركي) بشـخص البطريرك (عريضة) أن تلعب دورًا رئيسًا في استمالة المسلمين للقبول بالكيان اللبناني عندما قايضت الوحدة مع سوريا، التي يطالبون بها بالحماية الفرنسيَّة التي يصرّ عليها الموارنة. ولهذا فإنّ (مسعود ضاهر) يرى أنّ مؤتمر (بكركي) عام ١٩٤١م «شكّل النواة الفعليَّة التي سينبثق عنها ميثاق دولة الطوائف اللبنانيَّة الطامحة إلى الاستقلال وإزالة حكم الانتداب»[١]. لقد أدّى التناغم ما بين خطاب (بكركي) وخطاب بعض الشـخصيّات السياسـيَّة المسـيحيَّة، التي كانت تدعو إلى الاتفاق مع المسـلمين على قاسـمٍ مشـترك إلى ما عرف فيما بعد بميثـاق ١٩٤٣م. ولولا الغطاء الديني الذي كان يتمتّع به (بشـارة الخوري) لما أمكن إنجازه؛ لأنّ فريقًا من المسيحيّين، وهو ليس بالقليل، كان يتّهم (بشـارة الخوري) بالخروج عن عقيدته؛ إذ يقول «بل إن كثيراً من المسيحيّين حملـوا عليّ بحجّة أنيّ عبثتُ بعقيدتي». إنّ تخلّي المسـيحيّين عن فكرة الحمايـة الأجنبيَّة ولقائهم مع المسـلمين، الذين تخلّوا عن فكرة الوحدة مع سوريا ما كان ليتمّ لولا الأجواء التي وفّرها خطاب (بكركي) في مؤتمر ١٩٤١م، وتشـكلت امتيازات طائفيَّة – طبقيَّة لفئة قليلة من اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، تقاسمت جبنة الحكم في لبنان على قاعدة ميثاق الطوائف (١٩٤٣م)[٢]، فالكنيسة المارونيَّة

١ - مسعود ضاهر: لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة، ص٢٢٣.

٢ - الجدير ذكره أن صيغة عام ١٩٤٣ أو ما يعرف بالميثاق الوطني اللبناني جاء بعد رفض المسلمين دولة لبنان الكبير والمطالبة بالانضمام الى الدولة العربيَّة، غير أن عددًا من اللبنانيين أمثال (بشارة الخوري) (١٨٩٠ - ١٩٦٤، أول رئيس للجمهوريَّة اللبنانيَّة بعد الاستقلال) و(رياض الصلح) (١٨٩٤ - ١٩٥١، أول رئيس وزراء لبناني بعد الاستقلال)، وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩٣٠ و١٩٤٣، أنتجوا صيغة عرفت فيما بعد بالميثاق الوطني، وهو اتفاق غير مكتوب بين المسلمين والمسيحيين من أجل الممارسة السياسيَّة، ويعبّر عن صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين ضمن لبنان الحُرّ والمستقلّ ضمن حدود لبنان الكبير. وُثِّق هذ الاتفاق في خطاب بشارة الخوري في البيان الوزاري الذي ألقاه (رياض الصلح) أمام مجلس النواب قبيل الاستقلال. ظلّ هذا الاتفاق يُظلّل العمل السياسيّ في لبنان لغاية إقرار اتفاق الطائف نهاية عام ١٩٨٩م، رغم كلّ الصعاب التي واجهت لبنان والتي كان أخطرها الحرب الأهليَّة اللبنانيَّة (١٩٧٥- ١٩٩٠) (الباحث).

كانت بحاجة إلى المسلمين، ولكن من غير أن يفكّروا بالوحدة مع أي من العرب، فلبنان الكيان هو فكرة مسيحيَّة، وإنّ ضرورة الإيمان بها من المسلمين يعني تثبيتًا لهذا الكيان بجهد غير المسيحيّين.

فالخطاب المسيحي يصرّ على لبنان الكيان مع الأخذ بالاعتبار التطوّرات الاجتماعيَّة والسياسيَّة والإقليميَّة. وإنّ تبادل الأدوار بين الديني والسياسي أو بين الزعامة الروحيَّة والزعامة الاجتماعيَّة كان محوره الأهمّ هو حماية ما وصل إليه المسيحيّون ومصالحهم، ولأجل ذلك عارض المسيحيّون اتفاقيَّة (شتورا[1]) في ١ تشرين الأول ١٩٤٣م، وأثمرت هذه المعارضة عن تعديل الاتفاقيَّة، التي نظّمت المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا، وأثمرت هذه المعارضة عن تعديل الاتفاقيَّة؛ حيث أُلغي المجلس الأعلى الذي يفترض فيه أن يشرف على المصالح المشتركة بين البلدين؛ لأنّ وجوده برأي البطريرك الماروني وحزب الكتائب اللبنانيَّة يتعارض مع استقلال لبنان وسيادته.

ففي رسالة وجّهها البطريرك الماروني إلى رئيس الجمهوريَّة: «لقد كنّا ولا نزال نطالب باستقلال لبنان الناجز... فعجبًا لهذا الاتفاق الذي لم نسمع بمثله بين الدول المستقلّة؛ إذ يفضي هذا الاتفاق إلى الإضرار بالمصالح اللبنانيَّة فضلاً عن تأثيره في استقلال لبنان الناجز»[2].

لقد سعى الخطاب المسيحي بشقّيه السياسي المدني والكنسي الروحي إلى تأكيد كيانيَّة لبنان والحفاظ عليه وطنًا للمسيحيّين الذين يحملون القوميَّة اللبنانيَّة، وإنّ ميثاق ١٩٤٣م الذي تضمّن تخلّي المسيحيّين عن فكرة الحماية الأجنبيَّة مقابل تخلّي المسلمين عن فكرة الوحدة مع سوريا، لم يُراد منه تقاسم السلطة مع المسلمين كما يصوّر بعضهم؛ لأنّ صلاحيات رئيس الجمهوريَّة كانت تجعل من موقع رئيس الوزراء موقعًا ملحقًا تابعًا لرئيس الجمهوريَّة الماروني، وليس ندًّا. وإذا ما أصرّ رئيس الوزراء على معارضة رئيس الجمهوريَّة فإنّ مصير الحكومة الإقالة. والصحيح أنّ ميثاق ١٩٤٣م كان تأكيدًا على الموقع المسيحي والهويَّة القوميَّة اللبنانيَّة وفق صيغة ظاهرها دولة لكلّ الطوائف. ولهذا فإنّ الشيخ (بيار الجميّل) يعتبر الميثاق الوطني «هو في الأساس وقبل كل شيء تكريس للإجماع على أمرين: أولهما الولاء للبنان وثانيهما التخلّص من الأجنبي

١ - اتفاقيَّة شتورا في ١ تشرين الأول عام ١٩٤٣م: وهو ذاك الاتفاق الذي جرى في شتورا ما بين الحكومة السوريَّة والحكومة اللبنانيَّة، لإدارة المصالح المشتركة باعتبار أن الوحدة الجمركيَّة قائمة بين البلدين (الباحث).
٢- زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، ص٢٨١-٢٨٢.

وإقامة دولة سيّدة مستقلّة عن الشرق وعن الغرب»[1]، أي أنه محاولة للبننة المسلمين وتعريب المسيحيّين، فلا للغرب – الذي هو بعيد، ولا للعروبة – التي تحيط بلبنان من كل جانب – وإنّ هذا الميثاق الذي هو «لم يكن أكثر من بازار بين ماروني كبير وسنّي من حجمه، في سبيل تقريب الأبعاد بينهما، لإحداث طمأنينة ما -كانا يدركان أنّها كاذبة- في القلقين نفسهما، ليسلس لهما الحكم ويهون»[2]. كما يصف (إدوارد حنين) فهو لم يكرّس حقّ الطوائف في المشاركة في السلطة بل كرّس حقّ الموارنة في قيادة السلطة وتثبيت لبنان كما أريد من خلال رؤيَّة البطريرك (إلياس الحويّك)، والمحافظة على الامتيازات التي تتمتّع بها الطائفة المارونيَّة بحجّة استغلال شعور الخوف عند المسيحيّين. وهذا الميثاق لم يرد منه إرساء قواعد دستوريَّة تتمثّل في صيغة الطائفيَّة السياسيَّة؛ «لأنّ طائفيَّة الصيغة السياسيَّة اللبنانيَّة لم تكن مطلبًا مسيحيًا أبدًا. كانت مطلبًا إسلاميًّا»[3]؛ لأن المسلمين ألحّوا على إيجاد ضمانات طائفيَّة لمشاركتهم في الدولة التي ضُمّوا إليها؛ إذ إن لبنان الكبير كان عبارة توسيع المتصرّفيَّة ذات الطابع المسيحي[4]. إنّ صيغة لبنان منذ ١٩٤٣م بقيت محكومة بالخطاب المسيحي الماروني المؤسّس للبنان من خلال الدور المميّز لرئيس الجمهوريَّة والصيغة الطائفيَّة حتى لحظة اندلاع الحرب الأهليَّة عام ١٩٧٥م. أي حتى لحظة انفجار الميثاق باعتباره صيغة لم تعد صالحة للتطبيق. فالقوميّون اللبنانيّون الذين رأوا في ميثاق ١٩٤٣م ولادة للقوميَّة اللبنانيَّة، وأنّ أي إطاحة به يعني الإطاحة بالأمّة اللبنانيَّة أو بالأصحّ الأمّة المارونيَّة. فقد جاء في مقرّرات مؤتمر الرابطة المارونيَّة المنعقد في (جونيه) في أيار ١٩٧٤: «المارونيَّة تراث روحي وثقافي. الميثاق الوطني هو قبل كل شيء قضيَّة ثقة وإيمان بتاريخنا وبأنفسنا»[5].

إذًا، إنّ الموارنة كما يقول (شارل مالك): «هم أكثر من اللبنانيّين الآخرين مسؤولون عن لبنان وعليهم أن يقرّروا مصير لبنان». وبهذا المعنى فإنه على المسلمين أن لا يطالبوا بالمساواة التامّة في الحقوق مع المسيحيّين؛ لأن الأخيرين لا يثقون بولاء المسلمين للبنان، فالبطريرك الماروني

١ - بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى، ص٤٥.
٢ - ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي، ج٢، ص٢٣٧.
٣ - سليمان تقي الدين: المسألة الطائفيَّة في لبنان -الجزء والتطوّر التاريخي-، ص٣٠٦.
٤ - راجع: زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، ص٢٥٥ وما بعدها.
٥ - جريدة النهار، عدد ١٩٧٤/٥/١٩.

يرى أنه «لا يجوز تغيير الميثاق؛ لأنّه يعبرّ عن إرادة التعايش الأخوي فهو يعطي الرئاسة للموارنة والمشاركة واردة في المادة ٦٥ من الدستور»[١].

إنّ خطاب البطريركيَّة المارونيَّة بشقّيها الكنسي والسياسي لم تكن تعبيراً عن مجمل المسيحيّين الذين ينتمون إلى كنائس أخرى، فالخطاب الذي أنشأ لبنان وعمل على تثبيت كيانيته المسيحيَّة كان خطاباً مارونيًا. غير أننا نلحظ خطاباً مسيحيًّا لا يرى انغلاق لبنان على ذاته وانفتاحه على الغرب، ففي موعظة دينيَّة ألقاها في (الشوير)، هاجم بطريرك الروم الأرثوذكس الذين جعلوا من أنفسهم حماة لبنان وقال: «إن لبنان لم يحصد من سيطرتهم إلاّ الفوضى الطائفيَّة وتدنيّ الأخلاق، إن أعداء لبنان هم رجال السياسة الذين يستغلون الإيمان لأجل غاياتهم السياسيَّة فأين هي المساواة؟ كيف يحقّ للماروني أن يصبح رئيسًا للجمهوريَّة ولا يحقّ للأرثوذكسي ذلك أو الدرزي أو حتى الشيعي؟ إنّ لبنان هو للبنانيين لا للموارنة ولا للشيعة أو السنّة ويجب على لبنان أن ينفتح على العالم العربي»[٢].

الخاتمة:

إنّ الديني عندما يتبنّى المطالب الاجتماعيَّة للطائفة فإنّما يعبر بلسان الحاجة لا بلسان ما يؤمّل تحقيقه، وبذلك تصبح حركة الديني في موقع القيادة والتوجيه المباشر وليس في موضع الرعاية، مع إمكانيَّة توزيع الأدوار ما بينه وبين السياسي. الذي لا يمكن لحركته أنْ تؤدّي أغراضها ما لم يحظَ بغطاء الدين الذي يسبغ مشروعيَّة الحركة ومشروعيَّة المطالب.

إنّ المنطلقات الأيديولوجيَّة والمعرفيَّة للخطاب المسيحي نشأت من ذهنيَّة مشبعة بهاجس الخوف على الوجود، وذلك نتيجة العوامل التاريخيَّة التي أدت الى تشكل الطائفة. وقد اتسم خطاب الطائفة بالانعزاليَّة أحيانًا والدعوة إلى العيش مع الآخر الشريك في الوطن أحيانًا أخرى. ولكن من خلال معادلة الخطاب المسيحي الصرف الذي بني على قاعدة قيام الكيان المسيحي في لبنان.

---

١ - مجلة Monday Morning، ١٩٧٥/٧/٦.

٢ - جريدة السفير: عدد ١٩٧٥/٨/١٦.

إن هذا الكيان الذي لم يستطع في أي من محطاته التاريخيَّة أن ينتج قيامه بذاته، بل كان بحاجة إلى الآخر (الخارج) المغاير أيديولوجيًا ومعرفيًـا وثقافيًا وتاريخيًا للمحيط، بحيث بدت صورة الكيان المسيحي على أنها امتداد لروما الكاثوليكيَّة ووريثتها فرنسا في الشرق المسلم العربي، ما ولّد تناقضات بنيويَّة انعكست على الواقع اللبناني كما على الخطاب.

فقد أنتج الواقع المسـيحي بناه الطائفيَّة كما أنه أنتج بناه السياسيَّة. هذه البنى التي لم تستطع الخـروج من دائرة الانغلاق الطائفي الى رحاب الوطن ومطالبتها الآخر في الانصهار بالمشروع اللبناني، كان يراد منه انسلاخ هذا الآخر عن مشاريعه الخاصة سواء الطائفيَّة أو السياسيَّة، والتي يمكن أن يكون أغلبها قد نشأ نتيجة ردة فعل على دعاوى ما يصطلح عليه بالقوميَّة اللبنانيَّة. هذا الانسـلاخ الذي يراد منه الدخول في المشروع المسيحي الذي ركّب لبنان على صورته. وإذا ما كان موقف الآخر سـلبيًا حيـال هذه المطالب، فإنّ صيغة الكيان اللبنـاني كانت تهتز في جميع المحطات التاريخيَّة، انطلاقًا من أن لبنان وطن للمسيحيين الذين هم في ذهنيتهم على تناقض، بل وعداء أحيانًا مع محيطهم العربي المسلم.

المصادر والمراجع:

- الكتاب المقدس(الانجيل)
- أبو شامة: كتاب الروضتين، أخبار سنة ٥٤٣ هـ.
- إدمون ربّاط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، لاط، ١٩٧٠.
- بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، دار صيدون، بيروت، لا ط، ١٩٩٦.
- بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى، الكتاب الأول، منشورات الكتائب اللبنانيَّة، بيروت، ١٩٧٠.
- بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، مع مجموعة من الوثائق، بيروت، لاط، ١٩٦٩.
- جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، بيروت، دار النهار، لا ط، ١٩٧٩.
- زهير شكر: الوسيط في القانون الدستوري، لا م، لا ط، لا ت.
- سليمان تقي الدين: المسألة الطائفيَّة في لبنان، الجزء والتطوّر التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، لا ط، لا ت.
- عصام سليمان: الفدراليَّة والمجتمعات التعدّديَّة ولبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩١.
- لوي بريهيه: مؤسسات الامبراطوريَّة البيزنطيَّة، نقلاً عن جورج قرم، تعدّد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
- مار نصر الله بطرس صفير في الكنيسة والسياسة، منشورات بطريركيَّة الموارنة، لا م، لا ط، ١٩٩٠.
- مائير زامير: الكيان المسيحي اللبناني. ترجمة: سليم فارس، دار المروج، بيروت، لاط، ١٩٨٦.
- محمد علي مكي: لبنان ٦٣٢-١٥١٦، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٧٩

- مسعود ضاهر: لبنان: الاستقلال والميثاق والصيغة، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ط، ١٩٧٧
- ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي، لا د، بيروت، لا ط، ١٩٨٠.
- موريس أبو ناضر: الدين والسياسة في لبنان «حلقة دراسيَّة»، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣.
- يوسف إبراهيم يزبك: حكايَّة أول نوار، دار الفارابي، بيروت، لا ط، ١٩٦٤.
- مجلات ودوريات
- جريدة السفير
- جريدة النهار
- مجلة الفصول
- مجلة المسيرة
- مجلة Monday Morning